الدبلوماسية الغربية والثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)

أ. حسيني عائشة

جامعة ابن خلدون تيارت

الدبلوماسية الغربية والثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)

أثارت الثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 وخاصة خلال السنوات الأولى اهتماما واسعا في الأوساط الرسمية والشعبية العالمية، ففي الجانب الرسمي أحيت هذه الثورة القضية الجزائرية التي مثلت مجالا حيويا للتسابق عليه بين الدول الكبرى وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا في ذلك الوقت، ومع مرور قرابة قرن تقريبا ، ظهرت قوى دولية جديدة احتلت الساحة السياسية، مع تراجع القوى التقليدية، ولعبت دورا كبيرا في توجيه القضايا الدولية تجاه هذا أو ذاك، تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المعسكر الغربي ، والاتحاد السوفياتي على رأس المعسكر الشرقي، ففي الوقت الذي اختارت دول غرب أوربا المعسكر الغربي، توجه الاتحاد السوفياتي نحو دول العالم الثالث لدعم حركات التحرر، وبين هذا وذاك احتلت القضية الجزائرية موقعا هاما فيما يتعلق بالرأي العام الدولي، حيث كان لهذه القضية صدى وتجاوب دولي كبير،

سواء بالوقوف إلى جانب هذه القضية أو ضدها مع السلطات الاستعمارية، خاصة وأن الثورة التحريرية الجزائرية جاءت في مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية بين المعسكرين، فما هي مواقف الدول الكبرى في المعسكر الغربي من الثورة التحريرية الجزائرية ؟، وما هي الدوافع السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التي كانت وراء هذه المواقف؟

وقبل الدخول في تفاصيل الموضوع نستطيع القول أن مواقف هذه الدول من الثورة التحريرية الجزائرية، وسياسة فرنسا في الجزائر تحددت انطلاقا من ثلاثة معطيات أساسية.

أولا: ارتباط دول المعسكر الغربي مع فرنسا في إطار الحلف الأطلسي.

ثانيا: محاولة الوقوف إلى جانب فرنسا في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين وإبعاد المنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا عن تأثير المعسكر الشرقي، والدول العربية التي اختارت السير

في فلكه بعد استقلالها، وقدمت الدعم والمساعدة للثورة التحريرية الجزائرية.

ثالثا: اعتبار القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية، لا دخل للدول الأخرى فيها، ويظهر هذا منذ اندلاع الثورة التحريرية ومواقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من محاولات مناقشة القضية الجزائرية فيها وطرحها كقضية دولية، وترجم ذلك في مواقف الدول الكبرى من التراب والجزائري والدولة والجزائرية التي اعتبروها قطعة من التراب الفرنسي.

ففي ظل السباق بين القوى الدولية الكبرى خلال الخمسينيات على اكتساب أكبر قدر من المجالات الحيوية، والأنظمة السياسية المساندة على مستوى القارات الخمس، ظهرت مكانة شمال إفريقيا والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، واحتلت فيها القضية الجزائرية مكانة سياسية بناءا على الاعتبارات الإستراتيجية والثروات الباطنية التي احتوت عليها هذه المنطقة ، وتحديدا الصحراء الجزائرية التي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتركها صحراء فرنسية للاستفادة أكثر منها ، إلا أن السلطات الفرنسية سعت خلال هذه المرحلة لكسب تأييد القوتين معا في المواجهة الدبلوماسية والعسكرية للثورة التحريرية الجزائرية ، فمن جهة حاولت إقناع الاتحاد السوفياتي بتوجهها الاشتراكي، وأصبحت في موقف حرج بسبب القضية الجزائرية ، مع محاولة الإفلات من الهيمنة الأمريكية دون إثارة غضب الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن جهة أخرى حاولت تقديم ترضيات إلى المعسكر الغربي من خلال مكانتها في الحلف الأطلسي للاحتفاظ بالجزائر[1].

وعلى هذا الأساس أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقوفها إلى جانب الإدارة الاستعمارية وجرت الدول المنطوية تحت لوائها لدعم فرنسا في مواجهة القضية الجزائرية ، ومن خلال هذا الصراع الإيديولوجي يظهر موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورة التحريرية الجزائرية بوضوح ، سواء علنا ام دون ذلك ، بالنظر إلى موقع فرنسا خلال الثورة في

أجهزة الحلف الأطلسي الذي احتلت فيه مركزا اساسيا ، ودور هذا الاخير في رسم وتوجيه خارطة النظام الدولي ، وبالتالي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من موقعها هذا أكثر من صمام آمان في وجه الشيوعية في أوربا ، و أيضا عبارة عن قطب من أقطاب الحلف الخاضع للهيمنة الأمريكية[2].

ولهذا فإن شركاء فرنسا في الحلف يعتبرون القضية الجزائرية مسألة داخلية انطلاقا من العلاقة التي تربطهم ببعضهم البعض داخل الحلف، وهكذا نجد أن فرنسا ارتاحت في الجانب الدبلوماسي للقضية الجزائرية من خلال دعم حلفائها انطلاقا من مصالحهم المشتركة، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا ممثلها الرأسمالي في شمال إفريقيا ، ودركيا أمريكيا بها[3] ، وفي المقابل عرفت المرحلة الأولى من والثورة تهديدات ضد أية محاولة تهدف إلى تدويل القضية الجزائرية، وهذا ما يبين أن التأييد الرسمي الأمريكي كان دائما في صالح فرنسا[4].

ولكن المواقف الرسمية لقادتها من خلال تصريحاتهم ظهر عليها التحفظ إلى غاية سنة 1957، حيث عبرت مباشرة من تأييدها لفرنسا في مسألتين:

الأولى فيما يتعلق بمسألة إذاعة صوت العرب لدى مصر للتخفيف من لهجتها.

والثانية من خلال فرنسا بالأسلحة والعتاد الحربي[5].

وجاءت هذه المواقف بعد أن استنكرت فرنسا على أمريكا تحفظها وألحت عليها بتوضيح موقفها من القضية الجزائرية، ولهذا وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الحلول الليبرالية التي جاءت في شكل إصلاحات لحل الأزمة الجزائرية في تصريح رسمي في ماي 1956، إلا أنها كانت أحيانا تستغل هذه القضية لإثارة فرنسا أو الضغط عليها، وفي نفس الوقت تقدم لها الدعم العسكري لربح القضية، لكي لا تفتح باب شمال إفريقيا أمام الشيوعية[6] وقد جاء هذا على لسان السفير الأمريكي في وفرنسا الذي عبر عن تأييد

الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها لفرنسا في اللقاء الصحفي الذي أجراه بباريس ، ومما ذكره أن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يخص القضية الجزائرية أكد عن مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا في الجزائر، كما أيدتها دبلوماسيا من خلال معارضتها تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة[7].

فالجزائر كانت ضمن المجال الحيوي للحلف الأطلسي، ولهذا كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون في مستوى المسؤولية التي تفرضها عليها مكانتها في إطار المعسكر الغربي[8]، بناءا وعلى الموازنة بين مصلحتها في الوقوف مع فرنسا أو التخلي عنها، ولما وجدت مصلحتها في الوقوف إلى جانب فرنسا ألقت بكل ثقلها إلى جانبها في معركتها ضد الجزائر[9].

ويظهر هذا الموقف من خلال ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الدول التي تسير في فلكها وبعض الدول الآسيوية والإفريقية وحتى بعض الدول الإسلامية كتركيا وإيران للتصويت إلى جانب فرنسا، وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد قطعت الشكوك، وأظهرت موقفها الحقيقي في إطار تزعمها للعالم الحر[10].

وبالرغم من التحذيرات الأمريكية لفرنسا عن عواقب سياستها بالمنطقة إلا أنها تراجعت عنها، وخاصة تجاه الجزائر، وأعلنت عن دعمها لفرنسا خلال جلسات الأمم المتحدة، ويعود هذا التراجع إلى ضرورة تقديم الدعم السياسي لفرنسا ، ولتبقى كقوة فاعلة ضد التوسع الشيوعي من خلال الوقوف أمام المحاولات الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية[11].

وبناءا على مصالحها الحيوية في المنطقة، حيث كانت تطمح الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحصول على الامتيازات البترولية من خلال دعم حليفتها فرنسا

ليستتب لها الأمر في شمال إفريقيا، ومن جهة أخرى كانت تحاول أن تحافظ على مكانتها لدى الشعب الجزائري في حال ما إذا تم طرد فرنسا من المنطقة حتى لا ينظر إليها بأنها شريكة الاستعمار[12].

وبالرغم من عدم الاعتراف بعدالة القضية الجزائرية من جهة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن تطور العلاقات السياسية الفرنسية الأمريكية، والمشاكل التي طرأت على العلاقات بين الطرفين ، نتج عنها أن غيرت الولايات المتحدة الأمريكية نوعا ما مواقفها السياسية باتجاه القضية الجزائرية ابتداءا من جانفي 1958، حيث استقبل وفد رسمي عن جبهة التحرير الوطني من طرف موظفين سامين في كتابة الدولة الأمريكية، وذلك لأول مرة منذ اندلاع الثورة التحريرية، كما تلقى السفراء الأمريكيون في العديد من الدول أمرا من حكومتهم يمنعهم إجراء اتصالات مع ممثلي جبهة التحرير[13]، وهذا ليس فقط كرد فعل على تطور العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة

الأمريكيـــة ، بـــل أيضـــا لمســـابقة الاتحـــاد الســـوفياتي، لكـــي لا يـتمكن مـن الحصـول علـى هـذه القضـية الـتي بـدأت معـالم نجاحهـا واضـحة جـدا علـى السـاحة الدوليـة، خاصـــة بعـــد تـــبني بعـــض الـــدول العربيـــة الـــتي تربطهـــا علاقـات وطيـدة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة للقضـية الجزائرية وعلى رأسها المملكة السعودية[14].

و لهـــذا تحركـــت الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة وبريطانيـا بخصـوص هـذه القضـية، وقـد نـتج عـن ذلـك أن أعـــدت الحكومـــة الفرنســـية مشـــروعا عرضـــه رئـــيس الـــوزراء في 07 مـــارس 1958 علـــى المجلـــس الـــوطني الفرنسي، ويشمل هذا المشروع نقطتين رئيسيتين.

الأولى: التعـــاون الاقتصـــادي بـــين الأقطـــار الثلاثـــة المتاحـة للصـحراء، وهـي المغـرب، تـونس وليبيـا مـن جهـة ، وبـين فرنسـا مـن جهـة اخـري ، بحيـث لا يشـير إلى الجزائـر أصلا على اعتبار أن الجزائر أرض فرنسية.

الثانيـة: إبـرام حلـف دفـاعي عـن الحـوض الغربـي للبحـر الأبـيض المتوسـط ، ولم يقـدم شـرحا عـن طبيعـة

هـذا الحلـف ولا عـن مجـالات التعـاون، ولكـن الواضـح عـن هـذا المشـروع، أنـه عبـارة عـن تقـديم نصـيب مـن ثـروات الصـحراء الفرنسـية إلى الـدول الواقعـة علـى البحـر الأبـيض المتوسـط، إيطاليـا، اسـبانيا، وكـذلك إلى بريطانيـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وفي مقابـل ذلـك تكـون لفرنسـا الحريـة المطلقـة في نهـب الأقطـار المغربيـة، المغـرب، تـونس وليبيـا براضـاها مقابـل بعـض التنـازلات الضـرورية مـن طـرف الحكومـة الفرنسـية، أمـا الجزائـر فإنها تعتبر جزءا من التراب الفرنسي[15].

وقـد جـاءت هـذه التنـازلات بعـد الضـغوطات الأمريكيـة الـتي تحـدثنا عليهـا في جـانفي 1958، وبعـد العمليـة الإجراميـة الجنونيـة الـتي اسـتهدفت اللاجـئين الجزائـريين في الـتراب التونسـي في 8 فيفـري 1958، وأمـام تزايـد الضـغط الـدولي بخصـوص القضـية الجزائريـة، حيـث شـعرت فرنسـا بعـد أن اسـتقبلت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفـود جبهـة التحريـر الـوطني بأنهـا تتـدخل مـن جهـة في قضـاياها الداخليـة ، ومـن جهـة

أخرى شعرت بأنها ليست في المستوى الذي يمكنها من صد توغل الشيوعية إلى المنطقة بعد أن أصبح للقضية الجزائرية وزن في الساحة الدولية، ولهذا يظهر على هذا المشروع الذي قدم مباشرة بعد هذه الاحداث بشهر واحد ، بأنه محاولة لشراء مواقف الدول الغربية مجددا بواسطة البترول الجزائري.

وقد تيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن السياسة الفرنسية بخصوص القضية الجزائرية تسير في الاتجاه المعاكس، أي فقدان الأرض ومشاعر الشعب معا تجاه القوى الامبريالية في المستقبل، وهذا ما دفعها إلى دعم المبادرات الرامية إلى حل القضية الجزائرية معتمدة تصريحات ديغول القائمة على مبدا الحكم الذاتي وتقرير المصير[16] ، حيث أكد الرئيس الأمريكي ازنهاور على ضرورة العودة إلى السلم في إفريقيا لارتباط مصالح بلاده بها ، وأكد دلاس أيضا أن سنة 1958 ستكون آخر عام للحرب بالجزائر، وأن

الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لـن تعـبر عـن نيتهـا في طـرح القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة[17].

وبهذا يمكن القول أن جميع المواقف التي اتخذتها أمريكا اتجاه القضية الجزائرية كانت تسير وفق مصالحها بالدرجة الأولى، إلى جانب مساندة فرنسا التي كانت تعتبرها حارسها في المنطقة شمال إفريقيا ، ورغم المشاكل التي عرفتها العلاقات بين البلدين بخصوص القضية الجزائرية، إلا أنها لم تتوقف عن دعمها دبلوماسيا وعسكريا لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في منطقة الشمال الإفريقي.

ففي الجانب العسكري قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعما عسكريا متواصلا منذ 1955، مما سمح بتوسيع الأسطول الجوي الفرنسي بالطائرات الحربية التي كانت تستعملها ضد المجاهدين ، حيث قدر عدد هذه الطائرات بـ 250 وحدة ، منها 204 طائرة أمريكية[18] ، كما دعمت فرنسا قواتها الجوية بالعتاد الحربي الأمريكي المتطور، حيث وجد في 1957 أن أغلب الطائرات الفرنسية كانت أمريكية الصنع كما أكدت الولايات المتحدة

الأمريكية عن دعمها في لقاءاتها المتعددة لأعضاء منظمة الحلف الأطلسي بباريس عن تقديمها لمساعدات مادية مختلفة لفرنسا، ففي ديسمبر 1957 قدمت نصف مليار دولار لفرنسا[19] بناءا على طلب السلطات الفرنسية، فبعد زيارة مندس فرانس إلى أمريكا ، وعدته بإمداد فرنسا بالأسلحة وعتاد الحلف الأطلسي والطائرات العمودية، والأخصائيين العسكريين من قادة الجيش والضباط[20] ،وقد نوه الجنرال ديغول بالدعم العسكري الذي قدمته له الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مسؤولي سلاح الجو الفرنسي الذين أكدوا على هذا الجانب ، مركزين على المشاكل التي كانت تواجههم في الحصول على العتاد الحربي من الولايات المتحدة الأمريكية[21]

ولهذا يمكن القول أن جيش الاحتلال كان يعتمد على الترسانة الأمريكية في ميدان التسليح، إضافة إلى أسلحة الحلف الأطلسي ،حيث أحدثت مشريات الأسلحة الأمريكية خللا في الميزان الاقتصادي لبنك فرنسا، يأتي

على رأس مشترياتها الطائرات العمودية نظرا لنجاعة هذا السلاح في مطاردة عناصر جيش التحرير[22].

وفي نفس الوقت الذي قدمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المادي والأدبي لفرنسا ضد القضية الجزائرية، قدمت أيضا مساعدات مادية للاجئين الجزائريين في إطار الصليب الأحمر الدولي[23] ، مما يعني أن السياسة الأمريكية تلعب على الحبلين في القضية الجزائرية، فمن جهة قدمت المساعدات لفرنسا لكي لا تسمح بوقوع المنطقة في يد الشيوعيين ، ومن جهة أخرى استقبلت وفود جبهة التحرير لجس نبضهم عن مطالبهم، وأخذوا صورة حقيقية عن الوضع بالداخل، في محاولة منها لكسب ثقة جبهة التحرير من جهة، وكسب ثقة الشعب من جهة أخرى عن طريق مساعدات الصليب الأحمر الدولي.

وقد وضح الرائد عز الدين الدعم الأمريكي لفرنسا في حرب الجزائر في إجابته للصحفي الأمريكي ، حيث قال له أن من بين 13 رصاصة في جسمي تسعة منها أمريكية.[24]

ومنه نستنتج أنه لولا الدعم الأمريكي لفرنسا لما استمرت الحرب تلك المدة.

وهكذا كان الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية منذ 1954، يصب في اتجاه واحد، ولكنه يحمل وجهين الأول تمثل في دعم فرنسا المطلق حتى لا يمكن للاتحاد السوفياتي التغلغل في المنطقة وبسط نفوذه على القارة الإفريقية، وبالتالي يزحزح الوجود الأمريكي في المنطقة بعد القضاء على الأنظمة الموالية له بها، أما الوجه الثاني فقد تمثل في محاولة تبني الولايات المتحدة الأمريكية القضية الجزائرية، وظهر هذا في خطاب السناتور جون كينيدي في 1957 حول القضية الجزائرية، لتتوالي تحولات المواقف الأمريكية طبقا لما تمليه عليها مصلحتها بالمنطقة حيث وبخت فرنسا على عدوانها على ساقية سيدي يوسف، وزودت تونس بالأسلحة، كما حثت الملك المغربي والرئيس التونسي على خلق حلف دفاعي في منطقة الشمال

الإفريقي يضم تونس، المغرب، الجزائر تحت هيمنتها. (25)

أما في المجال الإعلامي فقد اتفقت المنشورات الأمريكية على أن الثورة من تدبير خارجي، حيث أخذت القضية الجزائرية اهتماما واسعا من طرف الإعلاميين الأمريكيين، و ساهمت في نشوبه وتضليل الحقائق عن جيش التحرير، ودعم الموقف الدبلوماسي الأمريكي والعسكري الذي وقفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب فرنسا بوضوح لارتباط مصالحها بها، متهمة في ذلك أطراف خارجية بتدبير مؤامرة الثورة في الجزائر، وطبعا أصابع الاتهام الكبرى موجهه إلى الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ،وبهذا قدمت مجموعة من المقترحات لحل الأزمة لصالح فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وعدم إطالة الحرب. (26)

أما بالنسبة لبريطانيا التي تحتل الرتبة الثانية في المعسكر الغربي، بناءا على الإمكانيات المادية، والبلدان التي كانت تحت سيطرتها الاستعمارية في القارات الخمس، والتي تربطها في ذلك الوقت بها

علاقات سياسية واقتصادية وإستراتيجية في إطار التبعية، لهذا يمكن القول أن الشيوعية مثلت لها هي الأخرى تخوفا من انتشارها على حساب المناطق التي كانت تابعة لها، ولهذا فهي في حاجة إلى التماسك أكثر مع دول المعسكر الغربي لتوحيد القوى والوقوف في وجه المد الشيوعي الذي اعتبروه أكبر خطر يواجههم في ذلك الوقت ، لهذا حاولت فرنسا توجيه أصابع الاتهام دائما إلى الشيوعية على اعتبارها من كان وراء الثورة التحريرية الجزائرية ، والهدف من وراء ذلك الحصول على الدعم المادي والمعنوي ، واستخدام أجهزة الحلف الأطلسي لمواجهة الخطر الذي تعتبره الدول الغربية مشكلة الجميع.(27)

وبناءا على المصالح المشتركة، والمصير الواحد الذي جمع بين فرنسا وبريطانيا في إطار مستعمراتها، نجد أن بريطانيا وقفت منذ البداية مع فرنسا، واتخذت موقفا مؤيدا لها في حربها بالجزائر.(28)

ومـــن جهـــة أخـــرى وجـــدت الـــدول الغربيـــة نفســـها ملزمـة بـدعم فرنسـا مـن خـلال معاهـدة الحلـف الأطلسـي، بنـاءا علـى المـادة السادسـة مـن ميثـاق الحلـف حيـث تـدخل الجزائر في نظامه الدفاعي.[29]

فالظاهر عن المواقف الرسمية أنها أبدت تحفظا تجاه القضية الجزائرية بناءا على بعض المبادئ والشعارات في إطار حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك حيث قدمت بريطانيا دعما دبلوماسيا وعسكريا لفرنسا، دفاعا عن المصالح الغربية المشتركة، خاصة أمام إلحاح منديس فرانس على أمريكا وبريطانيا لإبداء مواقف الدولتين من القضية الجزائرية لصالح فرنسا،بناءا علي المصالح المشتركة والتضامن الأطلسي، والخطر الشيوعي الذي يشكل نفس المشكل بالنسبة للدول الليبرالية[30]، ومكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، ومنها إلى القارة السمراء كلها، وبناءا على ذلك وافقت بريطانيا على وضع أجهزة الحلف الأطلسي تحت تصرف فرنسا لقمع الثورة[31].

ولهذا ظهر فيما بعد موقف جلي مواقف بريطانيا الذي لا تختلف فيها عن حليفتها أمريكا، فكل المساعدات والتأييدات التي قدمتها أمريكا، حظيت بموافقة بريطانيا حيث دعمتها هي الأخرى سياسيا في هيئة الأمم المتحدة ، وعسكريا عن طريق الحلف الأطلسي ، ويعتبر هذا التأييد الاخير أبرز وأهم مساعدة قدمتها بريطانيا لفرنسا عن طريق السماح لها بتوجيه مساهمتها في الحلف الاطلسي إلى الجزائر معتبرة ذلك دفاعا عن الغرب في إطار ميثاق الأطلسي.[32]

أما في المجال الإعلامي فقد عرفت فرنسا تأييدا مطلقا حيث ساعدت الصحف البريطانية على تحذير الرأي العام الدولي تجاه القضية والجزائرية ، وذلك عن طريق إقناعهم بحسن نوايا فرنسا ونجاح مشاريعها في المستقبل بالجزائر[33]، حيث دعمت المواقف الفرنسية في تشويه صورة المجاهدين الجزائريين وسحب الثقة من رجال المقاومة، وعدالة القضية الجزائرية، وبالرغم من الهجوم الشرس للصحافة الغربية على الثوار إلا أنها من ناحية أخرى قدمت

خدمة مجانية للتعريف بالثورة التحريرية الجزائرية، وإخراجها من الدائرة المغلقة بين فرنسا والجزائر[34].

ففي الظاهر أن الدول والغربية اجتمعت حول هدف واحد وهو موقفها من الشيوعية ، وحاجتها إلى التحالف لوقف انتشار هذا المذهب ، الذي أصبح يؤرق الديمقراطيات الغربية، ويهدد مصالحها في مستعمراتها ، وبالرغم من وضوح الأوضاع والظروف الاستعمارية في الكثير من مناطق العالم، والتي تعد القضية الجزائرية أحدها ، وعلى الرغم أيضا من إصدار الكثير من الإعلانات من طرف الدول الغربية نفسها حول حق الشعوب في تقرير مصيرها ، إلا أنها في القضية الجزائرية وقعت في تناقض واضح بسبب غلبة المصلحة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية المشتركة التي تربط دول المعسكر الغربي بعضها ببعض.

الإحـــالات:

1- عمـار (عمـورة)، الجزائـر بوابـة التـاريخ مـن مـا قبـل التـاريخ إلى غايـة 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص .42

2- مـريم (صـغير)، القضـية الجزائريـة في ظـل الحـرب البـاردة بـين القـوتين العظيمـتين 1954- 1962، في المصـادر، المركـز الـوطني للدراسـات والبحـث في الحركـة الوطنيـة وثـورة نـوفمبر 1954، العـدد 10، السداسـي الثاني، الجزائر، 2004، ص .45

3- عاشـور (شـرقي)، قـاموس الثـورة التحريريـة الجزائريـة 1954- 1962، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 454.

4- نفسه، ص 54- 62

5- مولـود قاسـم (نايـت بلقاسـم)، ردود الفعـل الأوليـة علـى غـره نـوفمبر، دار البحث، الجزائر 1984، ص 176- 178.

6- المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 1957، ص 03.

7- عبـد الـرحمن (عواطـف)، الصـحافة العربيـة في الجزائـر دراسـة تحليليـة لصـحافة الثـورة الجزائريـة 1954- 1962، ط1، دار الضـياء، الجزائـر، 2006، ص 46- 47.

8- عمار (خليل)، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، ط1، منشورات قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 143.

9- المجاهد، العدد 57، نوفمبر 1959، ص 5.

10- مريم (صغير)، المرجع السابق، ص 100.

11 - المجاهد، العدد 24، 24 ديسمبر 1958، ص 11.

12- المجاهد، 1 فيفري 1958، ص 4.

13- مريم (صغير)، ص 181.

14- نفسه، ص 184.

15- رصـيد الحكومـة المؤقتـة الجزائريـة، العلبـة 355، 5، 3، الأرشـيف الوطني، بئر خادم، جبهة التحرير الوطني، مكتب بغداد.

16- المجاهد، العدد 17، 1 نوفمبر 1958، ص 04.

17- مريم (صغير)، ص 183.

18- المجاهد، العدد 20، ص 10.

19 - إسماعيل (دبّش)، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 196.

20 - ملود قاسم (نايت بلقاسم)، المرجع السابق، ص 175- 176.

21- مريم (صغير)، ص 98.

22 - محمد (عباس)، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954- 1962، ط1، دار القصبة، الجزائر، 07، ص 377.

23 - المجاهد، العدد 57، نوفمبر 1959، ص 5.

24- إسماعيل (دبّش)، المرجع السابق، ص 189.

25- محمد (عباس)، المرجع السابق، ص 10.

26 - المجاهد، 1 جانفي 1958، ص 10.

27 - المجاهد، 15 فيفري 1958، ص 03.

28- محمد (العلوي)، مظاهر المقاومة الجزائرية 30- 54، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1985، ص 276.

29 - بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعار، 1830- 1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص 31.

30- مولود قاسم (نايت بلقاسم)، نفس المرجع السابق، ص 173.

31- المجاهد، 1 أفريل 1958، ص 01.

32- مولود قاسم (نايت بلقاسم)، نفس المرجع السابق، ص 176.

33- نفسه، ص 176.

34- صليحة (بايا)، الثورة الجزائرية عبر الصحافة الوطنية والعالمية، مجلة الجيش، العدد 328، الجزائر، نوفمبر 1990، ص 37.